تحرك عاجل

الإبقاء على رجل مصري سجيناً عقب انتهاء مدة حكمه

قبض على المواطن المصري سامح بسيوني علام في 11 فبراير/شباط، في دبي، بالإمارات العربية المتحدة. وحكم عليه في أبريل/نيسان بالسجن شهراً واحداً بتهمة "الإبلاغ الكاذب عن جريمة"، ولكن لم يتم الإفراج عنه. ولا يعرف مكان وجوده، وهو معرض لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

اعتقل في دبي، سامح بسيوني عبد الله علام، وهو مواطن مصري عاش في عُمان طيلة 13 سنة مضت، وذلك أثناء قيادته سيارته في 11 فبراير شباط 2015. وصادر المسؤولون الذين قبضوا عليه هاتفه، الذي كانت قد سجلت عليه تفاصيل محاكمة نسيبه في مصر. ونسيب سامح بسيوني عبد الله علام، وهو إسلام المكاوي، واحد من 24 شخصاً يحاكمون في مصر بالعلاقة مع مقتل أحد الحراس الأمنيين للقضاة الذين ينظرون قضية الرئيس المعزول محمد مرسي. وربما يكون سامح بسيوني عبد الله علام معتقلاً بالعلاقة مع محاكمة نسيبه.

وأثناء التحقيق معه في مركز شرطة المراقبة في دبي، وقع "اعترافاً" بأنه قد اتصل بالشرطة ليبلغها، زوراً، بأن أحد أفراد عائلة زوجته عضو في جماعة "الإخوان المسلمين". ولم يُسمح للمحامي الذين عُين للدفاع عنه بأن يلتقي به. ووجدته إحدى محاكم الجنح في دبي مذنباً، في 20 أبريل/نيسان، بتهمة "الإبلاغ الكاذب عن جريمة" للسلطات مع معرفته بأن مثل هذه الجريمة لم تقع، وحكم عليه بالسجن لشهر واحد.

وفي اتصال أجراه مع زوجته، في 4 أغسطس/آب، أبلغها سامح بسيوني عبد الله علام، الذي يعاني من عدة علل صحية، بما فيها داء السكري وارتفاع ضغط الدم واختلالات في أداء الكليتين، أنه لم يتلق علاجه أثناء احتجازه وأنه قد فقد نحو 40 كيلوغراماً من وزنه منذ القبض عليه وإيداعه الحبس الانفرادي في زنزانة بأحد الأقبية. وعادت زوجته إلى مصر في أوائل يونيو/حزيران مع أطفالهما بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها منذ اعتقاله.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

- لحث سلطات الإمارات العربية المتحدة على الكشف فوراً عن مكان وجود سامح بسيوني عبد الله علام، والسؤال عن سبب استمرار اعتقاله، مع التشديد على أن الإبقاء عليه محتجزاً عقب انقضاء مدة حكمه ممنوع في القانون الدولي؛
- لدعوتها إلى ضمان حمايته من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والسماح له على وجه السرعة بالاتصال بعائلته وبمحام من اختياره، وبتلقي العناية الطبية التي يمكن أن يكون بحاجة إليها؛

- لحثها على عدم ترحيله إلى مصر عند الإفراج عنه، لأنه سوف يواجه خطر التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة.

ويرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 15 سبتمبر/أيلول 2015 إلى:

ولي عهد أبو ظبي
سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ديوان ولي العهد
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود،
ص ب: 124
أبو ظبي
الإمارات العربية المتحدة
فاكس: +971 2 668 662
تويتر: @MBZNews
طريقة المخاطبة: صاحب السمو

نائب الرئيس ورئيس الوزراء
سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
مكتب رئيس الوزراء
ص. ب. 212000
دبي، الإمارات العربية المتحدة
فاكس: + 971 4 330 4044
بريد إلكتروني: info@primeminister.ae
http://uaepm.ae/English/Pages/ContactUs.aspx
تويتر: @HHShkMoh
طريقة المخاطبة: صاحب السمو

وابعثوا بنسخ إلى:

الرئيس
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
وزارة شؤون الرئاسة
طريق الكورنيش
أبو ظبي، ص ب 280
الإمارات العربية المتحدة
فاكس: +971 2 622 2228
بريد إلكتروني: ihtimam@mopa.ae

طريقة المخاطبة: صاحب السمو
وابعثوا بنسخ كذلك إلى الممثلين الدبلوماسيين للإمارات العربية المتحدة المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني أسلوب المخاطبة
كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

الإبقاء على رجل مصري سجيناً عقب انتهاء مدة حكمه

معلومات إضافية

يخضع نسيب سامح بسيوني عبد الله علام، وهو إسلام المكاوي، مع 23 شخصاً آخر للمحاكمة بالعلاقة مع مقتل أحد أفراد الشرطة في فريق الحراسة المكلف بحراسة منزل حسين قنديل، أحد القضاة في محاكمة محمد مرسي، بمدينة المنصورة، شمالي القاهرة. وفي 9 يوليو/تموز 2015، حكم على 10 من المتهمين بالإعدام. ومن المتوقع أن يصدر الحكم على 14 آخرين، بمن فيهم إسلام المكاوي، في سبتمبر/أيلول.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن القبض على سامح بسيوني عبد الله علام واعتقاله ربما يكونان بالعلاقة مع محاكمة نسيبه.

فقد اعتقلت سلطات الإمارات العربية المتحدة عشرات المواطنين الأجانب، بمن فيهم مصريون، في السنوات الأخيرة. وأخضع العديد من هؤلاء للاختفاء القسري، واحتجزوا في أماكن سرية على أيدي موظفين رسميين رفضوا الاعتراف باعتقالهم أو إعطاء أي معلومات لأهاليهم- من قبيل أسباب الاحتجاز، ومكان احتجازهم، وتحت أية ظروف. كما حرمتهم السلطات من حق الاتصال بمستشار قانوني. ومثل هذه الأوضاع تشكل خرقاً لالتزامات الإمارات العربية المتحدة بموجب القانون الدولي. واحتجز العديد ممن قبض عليهم قيد الحبس الانفرادي وادعوا أنهم تعرضوا للتعذيب أو لغيره من صنوف سوء المعاملة أثناء التحقيق معهم.

ومنذ 2012، أُخضع عشرات المواطنين المصريين للاختفاء القسري أيضاً في الإمارات العربية المتحدة. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2013، اقتيد 20 مواطناً مصرياً كانوا قد احتجزوا لأشهر في أماكن مجهولة ليواجهوا المحاكمة أمام غرفة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا بتهم تتضمن تأسيس فرع "دولي" لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وسرقة وثائق سرية لدولة الإمارات وتوزيعها. وفي المحكمة، اشتكى العديد من المتهمين بأن مسؤولي أمن الدولة أخضعوهم للتعذيب ولغيره من صنوف سوء المعاملة أثناء توقيفهم المطول السابق للمحاكمة في أماكن سرية، حيث احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي. وأخضعهم ضباط الأمن للتعذيب ولغيره من صنوف سوء المعاملة لإكراههم على توقيع "اعترافات" تنصلوا منها في المحكمة لاحقاً. بيد أن رئيس هيئة المحكمة، ورغم خطورة مزاعمهم، لم يأمر بمباشرة تحقيق في ادعاءاتهم، وقبِل كأدلة في القضية "الاعترافات" التي تراجعوا عنها وقالوا إن المحققين انتزعوها منهم عن طريق التعذيب أو الإكراه.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق بعض حالات المواطنين المصريين المعتقلين في تقريرها الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 تحت عنوان "*لا توجد حرية هنا*": *إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة*، ويمكن الاطلاع عليه من الموقع:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE25/018/2014/en

الاسم: سامح بسيوني عبد الله علام
الجنس: ذكر

التحرك العاجل UA: 172/15 رقم الوثيقة: MDE 25/2224/2015 تاريخ الإصدار:4 أغسطس/آب 2015